

الفصل الثاني:

سياق السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

يلعب السياق الذي يكتنف عملية صياغة السياسة الخارجية دورا هاما في تقرير أنماط السلوك الخارجي للوحدة السياسية، كما تمثل قيم صناع السياسة الخارجية وإدراكهم للمواقف المختلفة، وتصوراتهم لأدوار بلدانهم القومية، ومكانتهم في النظم الدولية أدوارا معتبرة في تقرير سلوكيات بلدانهم الخارجية. لذلك ينبغي النظر إليها على أنها حصيلة عوامل تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدراكية: محلية وإقليمية ودولية.

تبعا لما سبق يمكن التطرق إلى هذه العوامل التي انطلقا من دراسة السياق التاريخي بما يمكن من حصر التفاعلات التي كان لها اثر في عملية صياغة السياسة الخارجية، ويليه السياق الدولي بما يشكل الحيز أو الفضاء التي تدور فيه الأحداث المتعلقة بالعالم الخارجي للدولة، ويشمل السياق الداخلي الخصائص القومية للوحدة السياسية، لنتهي بالسياق القيمي والذي يبرز أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة التوجهات والمعتقدات والأفكار الوطنية.

المبحث الأول: السياق التاريخي

المطلب الأول : تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية

لم تقم العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي من فراغ، وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أو على مستوى البيئة المغربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي المتوسطي¹.

وقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية تاريخاً مشتركاً ذا أمد بعيد بخصائصه الزمانية ومتغيراته المختلفة النابعة من المستويات السابق الإشارة إليها، والتي أتاحت اكتشاف عوامل الصراع وعوامل التعاون فيما يتعلق بمسار علاقة الجزائر بالمغرب وتونس، التي يكتنفها وجود حالي الصراع والتعاون مع بعض كما هو موجود في سياق العلاقات القائمة بين أيّ دولتين².

إلا أن التركيز على العلاقات الجزائرية المغربية ينطلق من المرحلة الاستعمارية لما لها أثر بالغ في توجيه السياسات ورسم الاستراتيجيات آنياً لدى كل دولة مغربية، فمعركة المواجهة ضد الاستعمار الفرنسي كانت مشتركة بين الأقطار الثلاثة انطلاقاً من مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، أو في المعارك المشتركة إبان ثورة التحرير كمعركة "سيدي يوسف" على الحدود الجزائرية التونسية، ومعركة "إيسين" على الحدود الجزائرية الليبية، وعموماً كرسست وحدة النضال ضد العدو الفرنسي أساساً متيناً للعمل الوحدوي السياسي من خلال احتضان المغرب وتونس بعد استقلالهما للقيادات الثورية الجزائرية ودعم الثورة التحريرية بكل ما تملك خصوصاً فيما يتعلق بالأسلحة والذخيرة الحربية³.

إلى جانب هذا ما فتئت الجزائر التأكيد على الرابطة القوية التي تجمعها بدول المغرب العربي، وتكرس ذلك في جميع المواثيق والبيانات كبيان أول نوفمبر 1954، أو مؤتمر الصومام أوت 1956، والقيام بإحياء الذكرى السنوية الثانية لنفي محمد الخامس إلى مدغشقر بتفجيرات

¹ محمد السعيد أبو العامود، العلاقات العربية العربية في النصف الثاني من القرن 20م، السياسة الدولية، ع.139، جانفي 2000، ص 8-28.

² عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغربية 1962-1995 (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر) ص.72.

³ محمد العربي المساري، كيف تضامن المغرب وتونس مع الجزائر، المغرب الموحد، ع.2، ماي 2009 ص 36-38.

الشمال القسنطيني، وحضور مؤتمر طنجة 1958، والمكرس بصورة واضحة لآليات وبرامج العمل الوحدوي المغربي.

لكن رغم هذا إلا أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تخلو من التعارض السياسي، خصوصا مع المغرب وتونس، حيث شكلت حادثة بدئهما مفاوضات الاستقلال وإعلان استقلالهما دون التنسيق المشترك بداية التنافر السياسي ولو أن ظهوره إلى العلن لم يظهر بسبب مقتضيات الثورة والحفاظ على المكتسبات المشتركة¹.

هذا الأمر أسس لبداية الانشقاق، فرغم انعقاد مؤتمر طنجة الذي حاول وضع النقاط الأولى للوحدة المغربية، إلا أن استقلال الجزائر عام 1962 أنهى التعامل على الأساس الحزبي وأصبح التعامل على أساس دولاتي قائما بين دول همها الأساسي ضمان سيادتها وسلامة ترابها الوطني، ومحاولة التوسع إن أمكن على حساب الآخر، والتي انتهت بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب عام 1963، مما عزز الطرح القائل بان قيام الدولة الوطنية بالمغرب العربي عامل من العوامل المعيقة لوحدة المغرب العربي².

لقد أدت هذه الأحداث في النهاية إلى تدهور في العلاقات الجزائرية المغربية خصوصا بعد ظهور أزمة الصحراء الغربية وظهور سياسة المحاور، كما أن قضية الحدود أخذت أبعادا أزموية امتدت آثارها إلى الآن، سواء بفعل ترتيبات ترسيم الحدود أو بفعل حرية تنقل الأشخاص والبضائع على الحدود البرية.

كذلك فالجانب الصراع في العلاقات الجزائرية المغربية يعطي صورة جيدة لقراءة واقع العلاقات، فدول المغرب العربي والتمسكة بسيادتها وسلامة ترابها الوطني في سياساتها الإقليمية والنظرة إلى الآخر من منظور "بروسي" كما وصف الرئيس بورقيبة الجزائر قائلا بأنها بروسيا المغرب العربي³، وضعت قواعد وشروط لسياستها تجاه بعضها تعزز التنافر أكثر مما تدعو إلى الاندماج. إلا أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تخلو من التعاون، لا بل يمكن القول أن جل ما ميز المسار الجزائري المغربي كان الطابع التعاوني سواء من خلال وحدة العمل المسلح والسياسي أثناء الثورة والذي انتهى بمؤتمر طنجة كمكرس لوحدة المغرب العربي، أو من خلال اللجنة الاستشارية

¹ مصطفى عزيز، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995) ص 17-19.

² حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي (الجزائر، دار هومة، 2010) ص 19.

³ مزيان أيجر أمينة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007) ص 16.

المغربية برئاسة التونسي مصطفى الفيلاي، والتي انتهجت سياسة التكامل الوظيفي من خلال العمل على ربط شبكة من علاقات التعاون بين القطاعات، أو في إطار التعاون الثنائي خصوصا مع موريتانيا وتونس والتي توجت بمعاهدة الإخاء والوفاق¹.

ليتكسر التعاون بشكل واضح من خلال بناء اتحاد المغرب العربي عام 1989 كمنظمة إقليمية قائمة بين الدول، تشكل تكتلا إقليميا يسعى إلى بناء وحدة دولية واحدة في المنطقة تمكن من مواجهة التحديات الخارجية، وتواكب سير التطورات الجارية في النسق الدولي فيما يتعلق بالتكتلات الإقليمية ويظهر السوق الأوروبية المشتركة آنذاك كتحدٍ كبير².

رغم أن درجة التفاؤل كانت كبيرة بنجاح الاتحاد وإمكانية تقدمه، إلا أن مجموعة من العراقيل المؤسسية كحصر اتخاذ القرار في القمة وبالاتفاق الجماعي، والعراقيل السياسية والأمنية كالخلاف الجزائري المغربي بعد اتهام المغرب للجزائر عن مسؤوليتها في تفجيرات مراكش، أو القضية الصحراوية بين المغرب والبوليساريو، والعراقيل الاقتصادية التي نجمت عن الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوربي بدون عملية تنسيق، حيث عقدت تونس اتفاق الشراكة سنة 1994، والمغرب 1995، والجزائر 2005 كل دولة على حدى مما اضعف مكانتها التفاوضية، هذا بالإضافة إلى الإحجام عن التفاوض المشترك، هذه العوامل والأحداث ساهمت في وقف المسار الوحدوي عام 1994 بطلب من المغرب³.

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007) ص 285.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 65.

³ نفس المرجع، ص 275.

المطلب الثاني: دور الجزائر في إطار المغرب العربي

إن مراجعة الوثائق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغاربية الحلقة الأولى أو البعد الأول في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني.

هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء حتى وان تضاربت المصالح واختلفت السياسات.

تمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموما حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة على ضوءها تمثلت في الآتي¹:

1- الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن جوار ووتعاون اقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر ومزدهر.

2- تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة وهذا ما يظهر جنوحها إلى وقف إطلاق النار في حرب الرمال رغم أن المغرب كان هو المعتدي².

3- رفض سياسة الكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في 1975.

4- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وفقا للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي "لكل ما في حوزته أو ما تحت يده".

5- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن اختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها³.

تجسدت هذه المبادئ في الأدوار التي قامت بها الجزائر والمتمثلة في:

¹ عز الدين بعزیز، سياسة الجزائر المغاربية، مرجع سابق، ص 54.

² رياض بوزاب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983 (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005) ص 57.

³ مزيان إيجر، مرجع سابق، ص 98.

1- دور المدافع الإقليمي : ويظهر في تأكيدها إبان الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني أن الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس على الجزائر فقط وحرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي وهذا ما أكده بيان مؤتمر الصومام على أن:

"الموقف السياسي لشمال إفريقيا إنما يتميز بكون القضية الجزائرية

تتداخل مع مشكلة المغرب وتونس ... والحقيقة انه إذا لم تستقل

الجزائر فان استقلال المغرب وتونس يبدو نوعا من الوهم..."¹

2- دور صانع التكامل: برز هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعاً لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث، حيث نجد أن الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحري، ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار السبني المؤسساتية الوحديّة ممثلة في اللجنة الاستشارية أو اتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول.

3- دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر: يظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال واسترجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار الإسباني والمثثلة في القضية الصحراوية واسترجاع سبته ومليلة المغربيتين، تدعيماً للسياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية أينما كانت.

إلا أن هذه الأدوار التي قامت بها الجزائر في إطار المغرب العربي قد واجهتها عدة إشكاليات يمكن اختصارها في الآتي²:

1- إشكالية الدولة القائد: تتلخص في وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى في النطاق الإقليمي، ويكون لها قدر ملائم من التأثير على الدول الأخرى الداخلة معها في النطاق الإقليمي، مستندة في تأدية هذا الدور إلى عوامل التفوق النسبي على بقية الأطراف من موارد القوة المختلفة أو إلى الدور التاريخي، أو ثقلها السياسي الإيديولوجي، أو من خلال زعامة كاريزمية تستطيع أن تجذب بقية الأطراف إليها وتتبع الدولة القائد أساليب عديدة للقيام بهذا الدور كالضغط أو الإغراء أو القيام بدور لعلاقات القوة في نطاق إقليمي، والواقع أن هذا الدور لم يُمكن ولن يمكن

¹ جبهة التحرير الوطني، بيان مؤتمر الصومام، أوت 1956، الديباجة

² عبد السلام قريفة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004)، ص65.

لأي دولة مغربية مرحليا أن تؤديه نتيجة اعتبارات كثيرة داخلية إقليمية ودولية، إلا أن تونس والمغرب حاولتا أن تنسبا هذا الدور للجزائر بمفهومه السلبي القائم على السيطرة في إطار مقولة بورقيبة والحسن الثاني "الجزائر بروسيا المغرب العربي".

2- إشكالية توزيع الثروة: تطرح مسألة الثروة بأبعادها المختلفة النفطية أو المعدنية أو المائية شعورا متعارضا لدى أنظمة المغرب العربي بين أنظمة تفتقر دولها للثروة وأخرى تمتلك بما يكفيها لكي تغطي احتياجات المغرب العربي كافة اقتصادية ومعيشية الأمر الذي يمكنه من تفسير محاولات التوسع والامتداد كالمحاولة التونسية في عهد بورقيبة جنوبا لاقطاع جزء من الصحراء الجزائرية الغنية بالثروات النفطية وشرقا باتجاه ليبيا، ومحاولات التوسع المغربية جنوبا باحتلال الصحراء الغربية وشرقا للمطالبة بتندوف وبيشار، والمشاكل الحدودية الجزائرية الليبية المستمرة إلى الآن إشكالات كبيرة على المستوى المغربي نتاجها النظرة التي بني عليها تصور هذه الدول وهي ضرورة الاستفادة من الثروة الموجودة في المغرب العربي وخصوصا الموجودة في الجزائر¹.

3- إشكالية ازدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات البينية المغربية: تندرج هنا العلاقات التاريخية للمنطقة المغربية خصوصا في علاقاتها مع الضفة الشمالية للمتوسط والتميزة بطابعها التدخلية الأميركي بشكليه الاستيطاني الاستعماري أو الاستغلالي الاقتصادي إبان الحرب الباردة أين ظهر المغرب العربي منشطرا في سياساته بين توجه اشتراكي تنزعمه الجزائر وتوجه رأسمالي تقود المغرب وتونس .

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص.92

المبحث الثاني: السياق الخارجي

المطلب الأول: مكانة الجزائر في النظام الدولي

إن التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي أدت إلى تغيير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول حيث أنتجت بجانب الدول العديد من الوحدات الفاعلة الأخرى أثرت في مجرى العلاقات الدولية¹، مما خلق اختلاف حول الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي وطبيعة توزيع القوة بين فواعله²، أو بمصادر التهديد التي تهدد النظام الدولي أو باتجاهات التفاعل داخل النظام، أو بمدى أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي برز فيها عالم معولم وغير امن³.

هذا الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة بناء علاقات مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما ظهر سواء من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات والذي تجلّى في تمكنها من حل الصراع الإثيوبي الاريتري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا الذي أهلها لان تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى⁴، هذا بالإضافة إلى انتمائها إلى البناءات العضوية الجهوية والدولية والمنظمات البرلمانية الوظيفية والعالمية والأمم المتحدة ووكالاتها، وفعاليتها في البناءات الخاصة بالتعاون الوظيفي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التأكيد على حضورها القوي في كل الحوارات عبر الجهوية مثل: إفريقيا-الصين، العالم العربي-أمريكا اللاتينية، أوروبا-إفريقيا، وضمن البناءات التفاعلية في المتوسط كالشراكة الاورومتوسطية فالاتحاد من اجل المتوسط والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي⁵.

¹ علي الحاج، مرجع سابق، ص65

² محمد ابوغزلة، مرجع سابق، ص45

³ جون بيليس، مرجع سابق، ص44

⁴ بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص87

⁵ بوعشة، مرجع سابق، ص17

إضافة إلى هذا فقد كان السعي الحثيث للجزائر من أجل ضمان السلم والأمن العالمين خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر تمثل في جهودها الأمنية الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي بكل مظاهره ومسبباته، حيث ساهمت في تجسيد الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب واستصدار قرار أممي يجرم عمليات تمويل الإرهاب بما يسمح بتجفيف منابعه.

كذلك قامت الجزائر بجهود مكثفة على المستوى الإقليمي تتعلق بأمن منطقة الساحل، الذي يعتبر تهديد مباشر لمنطقة المغرب العربي لذا سعت إلى إنشاء مجلس الأمن الإفريقي والعربي واستصدار اتفاقية عربية وأخرى إفريقية لمكافحة الإرهاب وساهمت في بناء قوة إفريقية¹.

هذا الحضور القوي للجزائر أتاح لها مكانة لا بأس بها على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ 1999 رغم الصعوبات التي تحتتها نتاج الترويج الإعلامي الذي استهدفها بمناسبة أو بدون مناسبة، الأمر الذي هيا لها أرضية مناسبة وقابلية مطلوبة لتحقيق أهدافها بما تسمح به حدود المصلحة الوطنية وبما تقتضيه الظروف السياسية والمؤسسية للدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة على الصعيد الدولي

تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الإقليمي².

يمكن حصر هذه الفرص المتاحة في متغيرات محددة تشمل ارتفاع سعر النفط، الحرب على الإرهاب، جهود التنمية الدولية خاصة في إفريقيا، المساهمة في حل النزاعات الإفريقية، الأهمية في الشأن المتوسطي خاصة ما تعلق بالوضع الأمني والاقتصادي.

إن ارتفاع سعر النفط قد أتاح للجزائر وفرة مالية افتقدتها في مراحل سابقة، إذ أن مداخيل الجزائر مكنتها من التخلص من التبعية المالية للمؤسسات المالية الدولية خصوصا فيما يتعلق بالمدىونية، وأصبحت محل اهتمام الشركات والمؤسسات الدولية الاقتصادية والتجارية الكبرى، هذه الوضعية مكنت الجزائر من تنظيم مؤتمرات دولية كبرى عربية إفريقية متوسطة وعالمية (الندوة العالمية للغاز)،

¹ برقوق، التهديدات الأمنية، مرجع سابق، ص. 10

² محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص. 93

وتسديد اشتراكاتها السنوية في المؤسسات الإقليمية والدولية، ومساهماتها في إنشاء العديد من الصناديق التنموية والتضامنية الإفريقية والعربية.

كما كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما شهدته من حالة استنكار دولي شديدة مهدت لإعلان الحرب الدولية على الإرهاب، الأثر الكبير في دخول الجزائر كشريك أساسي في هذه الحرب نتيجة خبرتها الكبيرة في مواجهته طيلة فترة التسعينات من القرن الماضي¹.

أما بالنسبة للحملة الدولية التي خلفتها الاضطرابات الموجودة في إفريقيا سواء فيما يتعلق بانتشار المجاعة والأوبئة أو فيما يتعلق بالتراعات الاثنية والعرقية والحدودية المثارة هناك، فقد مكنت الجزائر رفقة بعض الدول الإفريقية كنيجيريا وجنوب إفريقيا من حضور دولي مكثف كقمة مجموعة الثمانية G8 أو قمة قلان ايقلز باسكتلندا التي تتعلق بمسح ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا²، أو فيما يتعلق بإنشائها للمبادرة الجديدة للشراكة من اجل إفريقيا والتي حملت لواءها في المحافل الدولية الاقتصادية والسياسية من خلال مؤتمر دافوس، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي أدى إلى قدرات تفاوضية مع المؤسسات الدولية بشكل اكبر³.

تعززت كذلك مساهمة الجزائر في حل النزاعات الإفريقية سواء بالوسائل المؤسسية كإنشاء مجلس الأمن الإفريقي، تطوير أجهزة الاتحاد الإفريقي، لجنة الحكماء، بناء قوة افريقية أو بالوسائل السياسية كالقيام بالوساطة في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا والتي توجت بإمضاء اتفاق وقف إطلاق النار وفتح باب المفاوضات بين الدولتين، إضافة إلى جهودها العملية في منطقة الساحل من خلال وقفها للنزاع في مالي بين الحكومة المالية والحركة من اجل المساواة والديمقراطية والتي مكنتها من تحقيق إنجازات تعلقت باستصدار قرارات وموائق إقليمية فيما يتعلق بقضايا ذات الاهتمام كالقضية الصحراوية أو الإرهاب الدولي.

ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الأبعاد الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية (خزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا) ولأهميتها في الإستراتيجية

¹ محند برفوق، مرجع سابق، ص.11

² برفوق، التهديدات الأمنية، مرجع سابق، ص.12

³ بوعشة، مرجع سابق، ص.59

الأوروبية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الأكثر إمكانات وقدرات¹، والبلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية².

المطلب الثالث : التهديدات والضغوطات التي تواجه الجزائر

أدى ظهور معطيات جديدة في البيئة الأمنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث برزت تهديدات أمنية جديدة نتاج تراجع التهديدات العسكرية وأقول الخطر الشيوعي، إلى أثر كبير على الجزائر باعتبار أن أبعاد هذه التهديدات الجديدة ارتبطت بالتحويلات الكبيرة الجارية في البيئة الدولية والتي حاولت تكريس نمط الرفاهية الاقتصادية الغربية³.

لكن إذا ما استثنينا الصورة الأمنية الغربية تجاه دول العالم الثالث وحصره للجنوب باعتباره كمصدر للتهديد نتاج استمرار النزاعات في العالم الثالث والذي تكسر بفعل غياب دور القوى العظمى، سباق التسلح بين دوله، فشل ديمقراطي، فقر، هجرة، مخدرات، إسلام، مشاكل حدودية، صراعات أثنية عرقية سلطوية اقتصادية.

فمشاكل التنمية الاقتصادية والبشرية وانخفاض النمو الاقتصادي ونقص رأس المال على المستوى العالمي أصبحت تشكل تهديدا لواقع العلاقات الدولية وكذلك شيوع مفهوم التدخل الإنساني الدولي والولاية القضائية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات كلها فواعل أو مؤشرات لا بد أن تؤخذ في حصر التهديدات التي تواجه الجزائر مباشرة أو تشكل ضغوطا تحد من هامش التحرك للسياسة الخارجية الجزائرية⁴.

بالإضافة إلى هذا تقع الجزائر كدولة من الدول النامية في مصف الدول المستهدفة بشكل سلبي لآليات العولمة بكل ما تطرحه من تصورات قيمة وأدوات عملية للسيطرة والهيمنة العالميتين من طرف قوى امتلكت من القوة المعرفية والعسكرية والثقافية والإيديولوجية والإعلامية والسياسية

¹ عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري* (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005) ص.15

² نفس المرجع، ص.17

³ علي الحاج، مرجع سابق، ص.56

⁴ سمير أمين، *ما بعد الرأسمالية المتهاككة* (الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 2008) ص.28

والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل مواجهتها أشبه بالمستحيل وخصوصا في ظل انعدام تصور شامل وبناء يواكب التطورات الحاصلة في عالم يتسم بالتغير وسرعة الحركة في دواليبه¹.

فتدفق المعلومات الحاسوبية والتحويلات المالية الالكترونية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية أدى إلى حالة انكشاف استراتيجي للجزائر مما يصعب القدرة على التحكم في المجتمع وضبط سياسة صارمة تواكب مسار النظام السياسي وتوجهاته.

سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الحاكمة للاقتصاد العالمي خصوصا في مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ممثلا في صندوق النقد الدولي البنك العالمي للنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة التي تتحكم في دواليب الحياة المالية والاقتصادية والتجارية العالمية².

إلا أن التهديدات الأكثر خطورة والتي تحد من فعالية الجزائر في المغرب العربي هي ذات طبيعة سياسية وأمنية أكثر منها عاملا آخر، فالتمركز الأوربي وسيطرة التصورات الفرنسية حول طبيعة العلاقات التي تنظم تحركات دول المنطقة المغاربية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي باعتبارها مجالا للنفوذ الفرنسي الخالص، وهنا يبرز الدور الفرنسي ومن وراءه الغرب في دعمه للمغرب ماليا، سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا في حالة الاستعداد التي تتميز بها سياسته للجزائر، والتي أثرت بشكل متفاوت في إمكانية بناء تصور جزائري تجاه المنطقة حتى ولو إن معالم السياسة الخارجية تجاه المنطقة واضحة في بعدها التكاملي بما لا يطرح مجالا للشك مع الحفاظ على أمنها وسيادتها الوطنيتين.

أما المتغيرات الأمنية فقد برزت بروزا قويا بعد نهاية الحرب الباردة وامتداد الأصولية الدينية وانتشارها في الجزائر ومنطقة المغرب العربي عموما باعتبارها امتدادا للمنطقة العربية الإسلامية ومركزا حضاريا سابقا تتجسد فيه روح الفتوحات الإسلامية وترتسم حوله معالم الحضارة العربية الإسلامية في علاقاتها بالأندلس، هذه الأبعاد سمحت بالانتشار المكثف للأصولية الدينية والتي آدت إلى أزمة أمنية حادة كادت أن تعصف بالجزائر، لكن الأصولية الدينية لم يكن خطرها منحصرًا حولها بل أدى ذلك إلى طرح أمر آخر يهدد الجزائر وهو خطر التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة، والذي تم التمهيد له مبدئيا بتدخل أمني استخباراتي واسع النطاق خصوصا في الجنوب الجزائري، وانتهى بالطرح الأمريكي حول إمكانية بناء قاعدة عسكرية للقوات الأمريكية في إفريقيا

¹ السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية (القاهرة، مكتبة الاسرة، 2004) ص. 32
² خالد سعد زغول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (الكويت، منشورات جامعة الكويت، 2005) ص. 18

"الافريكوم" والتي أثارت كبيرا خصوصا للجزائر باعتبارها تهديدا أمنيا مباشرا لها ناهيك عن طلب المغرب احتضانه للقاعدة الأمريكية مما يؤدي إلى حالة لا استقرار عنيف بالنسبة للجزائر¹.

ويتواكب التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة مع الوجود المكثف للشركات النفطية الأمريكية الكبرى في الصحراء الجزائرية باعتبار الجزائر شريكا نفطيا استراتيجيا للولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي².

كذلك تظهر ظاهرة تُستغل بشكل لافت في السياسات العالمية للقوى الكبرى وهي ظاهرة التحرك الجماعي على المستوى العالمي من خلال ارتباطها بشرعنة الأعمال والتصرفات تجاه بعض الدول باستخدام القوة العسكرية تحت غطاء الأمم المتحدة المكرسة للشرعية الدولية مما يمنح الحججة الكافية لمشاركة دول عديدة سواء كانت كبيرة أو صغيرة³، وكذلك في علاقتها بسن اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة تتعلق بالجوانب والميادين الفنية كاتفاقية حظر انتشار واستعمال وصناعة الأسلحة النووية، بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، اتفاقيات حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الحكم الراشد والإصلاحات السياسية والاقتصادية⁴.

المطلب الرابع: السياق السياسي الإقليمي

أثرت التغيرات السريعة والمتلاحقة والمتكثفة النابعة من التفاعلات في النظام الفرعي أو ما تحت الإقليمي *sous régional* المغربي، بشكل جلي في رؤية القيادة السياسية للدول المغاربية لحجم التهديدات أو الضغوط وتقديرها ومدى خطورتها وأهميتها ومدى تأثيرها عليها، حيث انتهجت كل دولة رؤية خاصة بها من حيث الأولويات في تقدير المصالح الوطنية نظرا لاختلاف نظمها السياسية، والتي بدورها أنتجت اختلاف في تقدير مضمون والأولويات المصالح المشتركة، هذه الوضعية سمحت بتواجد مجموعة من الظواهر حددت ما يعرف بالسياق الإقليمي لتحركات الدول المغاربية يمكن إجمالها عموما في الآتي:

¹ سيوم براون، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن 21، ترجمة: فضل جنكر (بيروت، الحوار الثقافي، ط.1،

2004) ص.29

² رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة بين القوة الناعمة والصلابة (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2008)

ص.13

³ علي الحاج، مرجع سابق، ص.63

⁴ بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص.59

1- توازن القوى غير المستقر: هذه الوضعية تعكس طبيعة العلاقات بين الدول المغاربية وما نتج عنها من تفاعلات خلال فترة زمنية معينة، إذ نجد على الساحة الإقليمية توازن متغير ومن ثم فالتفاعلات البينية المغاربية شهدت أنماطا متعددة لتوازن القوى، ففي بعض الفترات كان التوازن يقوم على أساس وجود قوة رئيسية تدور حولها قوى أخرى تقترب منها أو تبتعد من حيث القدرة على التأثير في طبيعة التفاعلات وتوجهاتها، إلا أن هذا النمط لم يثبت لأنه برزت مجموعة من المحددات في سياق التفاعلات لم تستطع القوة الرئيسية في نطاق توازن القوى ألا وهي الجزائر أن تلعب دور القاطرة التي تجذب إليها بقية الأطراف، وإنما استطاعت أن تجذب أطرافا وأن تبعد أطرافا أخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الاستقطاب الحاد في العلاقات البينية المغاربية بين الدولة الثورية الجزائر والدول المحافظة تونس والمغرب مما انعكس سلبا على انتظام التفاعلات المغاربية في إطار تعاوني مستقر ودائم¹.

أما النمط الثاني من أنماط توازن القوى المغاربي فهو نمط يتسم بالتعددية في توزيع عناصر القوة إما نتيجة زيادة قوة دولة ما أو تراجع قوة دولة أخرى ويمكن حصر هذا النمط زمنيا خلال فترات متعددة منذ منتصف الثمانينات وحتى أواخر التسعينات حيث أن تراجع قوة الجزائر كان عادة ما يبرز نوع من التعددية خصوصا فيما يتعلق بليبيا والمغرب، كذلك فإن زيادة قوة بعض الدول ليبيا نتيجة قوة نفطية داخلية والمغرب بدعم خارجي في إطار الحرب الباردة يعدل في ميزان القوى ويجعله تعدديا².

2- العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى: تتفاوت أحجام الدول المغاربية وأوزانها النسبية من حيث الكم والكيف، فهناك دول كبيرة الحجم كثيرة الموارد (الجزائر، ليبيا) وهناك دول متوسطة الحجم قليلة الموارد (المغرب) وهناك دول صغيرة الحجم قليلة الموارد (تونس، موريتانيا) والملاحظ أن الجوار الجغرافي بين الدول الكبيرة والصغيرة أو الدول الغنية والفقيرة عادة ما يؤدي إلى توتر في العلاقات نتاج إما طابع السيطرة المتخذ من القوي على الضعيف، أو نتيجة لعملية المساومة التي يستغلها الضعيف في مواجهة القوي باعتبار تمتعه بالحق التصويتي مهما كان حجمه وقوته كعضو كامل الصلاحيات سواء في الإطار الأممي أو الإقليمي، أو نتيجة لاتخاذ مواقف وأدوار يمكن عن

¹ Nicole Grimaud , la politique extérieure de l'Algérie 1962-1978 (Paris, Karthala, 1985) p.175

² بوعشة، التكامل والتنازع، مرجع سابق، ص 28

طريقها احتمال تجنب الهيمنة المحتملة من الدول الكبرى والذي يتسبب في توتر يفتح المجال أمام ازدياد التأثير الخارجي الإقليمي والدولي على مجرى العلاقات البينية المغربية.

3- الحساسية بالنسبة لمسألة السيادة : يلاحظ حساسية الدول المغربية فيما بينها تجاه أي تصرف يمس السيادة من قريب أو من بعيد، أو حتى انه يتصور بأنه قد يمس السيادة سواء كان نابعا عن المستوى الرسمي أو غير الرسمي فيكفي نشر مقال في جريدة حول حادثة ما يمكن ان يفهم بانه تدخل في الشؤون الداخلية للدولة ويصبح محرك للتوتر بين البلدين وهذا ما يمكن إرجاعه إلى حادثة الدولة وبنائها السياسي في المغرب العربي.

كذلك نتيجة وجود درجة من درجات الارتباط بين شرعية النظم المغربية وبين نشاطها ودورها الإقليمي فاستكمال السيادة والوحدة الترابية للمغرب هي مبرر كاف لموقفها العدواني من الجزائر¹، ذلك فدعم الجزائر للقضية الصحراوية مرتبط بمبدأ يحقق الإجماع الوطني مما يمنح شرعية للنظام السياسي الجزائري في توجهاته الخارجية الداعمة للبوليساريو.

4- غياب آلية إقليمية فعالة لفض النزاعات : فرغم وجود آليات متعددة جامعة الدول العربية الاتحاد الإفريقي إلا أن فعاليتها في حل النزاعات خصوصا الحدودية منها لم تثمر سوى في الوصول إلى بعض التوافقات مثل وقف الحرب الجزائرية المغربية في 1963 من طرف منظمة الوحدة الإفريقية بتكليف الملك الإثيوبي آنذاك كوسيط وبقيت القضية الصحراوية معلقة رغم أن الأمم المتحدة كلفت الاتحاد الإفريقي بتولي النزاع².

5- أولويات العلاقات البينية المغربية : احتلت القضية الصحراوية أولوية واضحة في سياق العلاقات المغربية المغربية نتج عنها تبلور توجهات فكرية معينة بصدد هذا الموضوع وصلت بحكم التقادم الزمني إلى مرتبة المسلمات اليقينية كما نشأت في سياق العلاقات علاقات وارتباطات مصلحة لعدد من الأطراف مع ما يمكن أن يتصورا بأنهما أطراف النزاع الجزائر والمغرب، كما أن العديد من الدول المغربية استندت إلى هذه القضية كمبرر للعديد من السياسات والقرارات التي اتخذتها خصوصا الجزائر المغرب موريتانيا.

¹ علي الحاج، مرجع سابق، ص165

² ابوعمود، مرجع سابق، ص27.

المبحث الثالث: السياق الداخلي

المطلب الأول: الوجود الإقليمي

تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي¹، وخاصة أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمساحة والحدود تحدد المكانة الإقليمية للدولة، ومنه يمكن التطرق إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر (والذي يؤثر على الأصعدة المغاربية والمتوسطية والإفريقية) وقدراتها وإمكانياتها الوطنية من بشرية ومادية ونظامها السياسي.

فمن حيث المساحة تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2381741 كلم² أي ما يعادل 19 مرة مساحة تونس، وثلاث مساحة المغرب العربي، الأمر الذي مكنها من تنوع مناخي وتضاريسي كبير.

وتمتد حدود الجزائر إلى ما مقداره 7388 كلم، منها 1200 كلم حدودا بحرية، هذه المساحة منحت الجزائر عمقا استراتيجيا بـ 2400 كلم، لكن سبب لها انكشافا أمنيا جراء عدم قدرتها على التغطية الأمنية لكافة حدودها² وعدم تحقق معادلة توافق الكثافة السكانية والمساحة الإجمالية حيث نجد 2 نسمة/ كلم² في بعض المناطق.

أما الموقع الاستراتيجي والذي يرتبط بمجموعة دوائر جيواستراتيجية فنلاحظ أن الجزائر يجدها شمالا البحر المتوسط، وجنوب الصحراء الكبرى وشرقا ليبيا وتونس وغربا المغرب موريتانيا ما أهلها على أن تكون لها مكانة إقليمية نظرا لموقعها حيث يمكن أن نكتشف ذلك على عدة أصعدة:
أ- الصعيد المغاربي: نظرا لامتلاك الجزائر حدودا مع كل دول المغرب العربي، هذا ما أتاح لها أن تكون حلقة ترابط ووصل إستراتيجية بين دول المغرب ومحور هام في الحراك السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي³.

ب- الصعيد المتوسطي: إن انفتاح الجزائر على البحر المتوسط بحدود بحرية قدرها 1200 كلم على الضفة الجنوبية للمتوسط، أهلها بان تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقتها بين شمال وجنوب المتوسط⁴.

¹ ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي (بيروت، دار الطليعة، ط4، 2000) ص.274.

² عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل، جوان- ديسمبر 2005 (الجزائر، رئاسة الجمهورية، 2006).

³ عبد السلام قريفة، مرجع سابق، ص.25.

⁴ Fouad Maaroufi: **Le grand Maghreb** (thèse de Maîtrise en Science politique . Université d'Ottawa, 1994) p12-15.

ج- الصعيد الإفريقي: حيث يعد شمال إفريقيا منطقة هامة بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء باعتباره المر الذي يصل إفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا أو ما يعرف بطريق إلى "الجنة الأوروبية"¹. هذا التواجد الإقليمي المميز للجزائر منح لها وزنا لا بأس به في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى على مر العصور سواء كمر لاستكمال الفتوحات الإسلامية، أو كقوة بحرية تجوب البحار في العهد العثماني، أو كمجال توسعي لأوروبا الاستعمارية، أو كمنطقة نفوذ إبان الحرب الباردة بين المعسكرين²، وكطرف أساسي في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

هذه الأهمية الجيوإستراتيجية لطالما تم توظيفها في السياسة الخارجية سواء في اهتمامها بالمسائل الدولية المركزية بالنسبة للنظام العالمي، الصراع العربي الصهيوني، مناهضة الاستعمار، السلم والتنمية في إفريقيا، العلاقة شمال- جنوب، العلاقة جنوب جنوب، الإرهاب الدولي أو في انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية: اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، حركة عدم الانحياز، إفريقيا - أوروبا، الأمم المتحدة، وتنظيماتها الفرعية وفي سعيها لضمان أمن واستقرار وتنمية العديد من الحوافز الجغرافية والجيوسياسية، المغرب العربي في إطار اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية، إفريقيا من خلال المساهمة مع بعض الدول الإفريقية في فعاليات عديدة NEPAD، تمثيل إفريقيا في G8، بناء قوة عسكرية لحفظ السلام ومشكلة الصحراء الغربية، المنظمة الإفريقية لمكافحة الإرهاب مجلس السلم والأمن الإفريقي، القيام بوساطات لحل النزاعات، وعربيا من خلال الوقوف إلى جانب مع فلسطين في إطار شعار "مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".

المطلب الثاني : القدرات والإمكانيات الوطنية المتاحة

تشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنمية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، فقطاع الطاقة يعتبر مصدرا

¹ إبراهيم عليوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002) ص 18.

² لعجال اعجال محمد أمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007)، ص 55-58.

للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز وتصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90%¹ وبطاقات إنتاجية تقدر ب:

1- النفط: تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، وذلك بعد ليبيا، إذ يقدر إنتاج الجزائر ب 1.4 مليون برميل يوميا، وبقدرة تكريرية تبلغ 264 ألف برميل يوميا، ويبلغ احتياطي البترول 12.3 مليار برميل بما يمثل 1.05 % من الاحتياطي العالمي سنة 2008².

2- الغاز الطبيعي: حيث يبلغ الإنتاج السنوي للجزائر حوالي 62 مليار متر مكعب³، وباحتياطي يقدر بأكثر من 4504 مليار متر مكعب بنسبة 2.54% من الاحتياطي العالمي وفقا لإحصائيات سنة 2008⁴.

كما تعد القدرات البشرية الجزائرية من أكفا الإطارات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء استراتيجيات ومشاريع ذات آفاق كبرى، فالتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الذي يمكن من تحسين أداء الدولة خارج حدودها لا يتأتى إلى بوجود كفاءات تقود منظومة التطور وتحسين الأداء الوطني⁵.

والجزائر ترخر بكفاءات في جميع المجالات والتخصصات، فالجامعة الجزائرية استطاعت وخلال فترات وجيزة من بناء منظومة معرفية سمحت بتكوين وتدريب إطارات وكفاءات كان بالإمكان في حالة استغلالها في بناء مشروع وطني استراتيجي يحدد معالم الجزائر المستقبلية وتوجهاتها في ظل بيئة دولية متغيرة.

إذا ما حاولنا حصر هذه الثروة البشرية نجد أن عدد حاملي الشهادات كل سنة يبلغ حوالي 90 ألف متخرج للعام الدراسي 2004/2003، ويبلغ تعداد طلبة ما بعد التدرج (طور ماجستير، دكتوراه) أزيد من 33 ألف خلال نفس الموسم الدراسي، ناهيك عن الكفاءات المتواجدة خارج ارض الوطن فنجد 15790 إطار في مختلف التخصصات في فرنسا لوحدها⁶.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة (الأمم المتحدة، نيويورك، 2009) ص10.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2009، ص13

³ محمد كتوش، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، ص ص. 171-153 (جامعة الشلف، 2005).

⁴ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص17

⁵ عمر صخري، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف وخريف 200، ص ص. 216-238

⁶ غزال يزيد، عولمة إدارة الموارد البشرية وأثرها على هجرة الأدمغة في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005) ص.126

المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري

أخذت مسألة الدولة الوطنية في الفكر السياسي العربي الاهتمام الكبير من الدراسة والتأليف، ولعل السبب يعود إلى حداثة المفهوم ليس كوجود وإنما كطبيعة الإشكال تمحور حول الدورة الوظيفية، السلطة السياسية الشرعية، الديمقراطية¹.

كانت نهضة محمد علي قائمة على بناء جيش قوي، تطوير أنظمة المعرفة والتعليم، إيجاد موارد مالية، تنظيم المجال الاقتصادي وهذا ما نراه في دولة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة².

في وسط هذا الزخم ظلت الدولة الوطنية لدى أغلب المفكرين عامل تفكك أكثر منه عامل بناء ونهضة وحداثة، طغيان هذه المسائل على الفكر السياسي واكبه تعزيز قدرة الدولة الوطنية لنفوذها واكتسابها لشرعية تعددت مرجعياتها من الثورية إلى الوطنية، إلى التنموية³.

مما سبق يمكن القول أن طبيعة النظم العربية ومنها المغاربية على الخصوص قد تأثرت بحالة عدم الاستقرار وعدم ثبات ركائز الدولة الوطنية بشكل كافي، وهذا ما يمكن أن نلاحظه على طبيعة النظام السياسي الجزائري والذي اثر هو أيضا ببنية المجتمع التقليدي عبر آلية الولاء.

ذلك أن تشريح بنية المجتمع التقليدي ودراسة مسألة الولاء مهمة، حيث يبرز مفهوم الشرعية التعاقدية التي تقول بأحقية الخلافة فيمن حصلت لهم البيعة والتي عن طريقها يمكن تحديد علاقة الدولة بالمجتمع⁴.

وتاريخيا ثبت أن بنية الدولة في المغرب الوسيط تتميز بعدم الاستقرار المتواصل نتيجة لتغيرات عديدة أهمها:

- التحول المتواصل للنخب على قاعدة القبائل في إطار الدورة التاريخية الخلدونية.
- أولوية الروابط الروحية والعشائرية الشاملة وقدرتها على تحويل عملية الولاء.

¹ علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 107.

² حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 7.

³ علي أولمليل، الإصلاحات العربية والدولة الوطنية (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1985)، ص 206.

⁴ Marcel Emerit: « Au début du 19eme siècle : les tribus privilégier en Algérie », Annales E.S.C, vol 21 Janvier 1966, PP 44-58.

نقلا عن عبد الباقي الهر ماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999) ص 29.

- الدعوة الدينية والمتمثلة في الإسلام التقليدي وقدرتها على إرساء نظام الحكم وهنا يقول مارسيل أمرت Marcel Emerit: "إن الجيش الفرنسي وقوامه أربعمائة ألف جندي والذي يتمتع بتفوق شديد العتاد لم يحقق النتائج المأمولة التي حققها الأتراك بـ 3661 رجلاً"¹.

لكن تواجد الاستعمار ظهرت قطيعة كاملة بين المخزن التقليدي والدولة الجديدة نتيجة تحطيم الاستعمار للنخب القائمة وإزاحته للزعامات التقليدية الوسيطة، وإنهائه جميع الرموز المذكورة بالهوية الوطنية والقومية والدينية، وتطويره للنموذج المركزي للدولة الذي أخذ شكل السيطرة الباتريمونالية حيث يتخذ النسق الباتريمونالي على الصعيد الشكلي احتكار القائد للجيش والإدارة من خلال تنميط المراتب وتنظيمها.²

أثرت هذه المتغيرات العديدة على بناء الدولة الجزائرية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار من خلال توظيفها حسب الحاجة، فالاعتماد على الوسائط الباتريمونالية من جيش وإدارة استمر وأدى إلى تكوين نخب تكنوقراطية مهيمنة، وتوظيف المفاهيم التقليدية مثل الزعامة، الإسلام التقليدي، العصبية القبلية أدى إلى بروز نظام اتسم بمايلي³:

- نظام أوتوقراطي يحتل فيه الحاكم أو الزعيم مكانا فريدا بحيث يرتبط كل شيء بالنخبة الحاكمة (التمثيل، الفعالية والأداء).

- إشراك النخب السياسية يتم حسب قاعدة التزكية التي تنطبق على أهل الولاء الشخصي.

- طبيعة الانتخابات تأخذ طابع الاستفتاء لتقنين وتزكية القرارات المتخذة من القمة.

- قيادة الدولة لعملية تحقيق التراكم أدى إلى أنها أصبحت عاملا لإرساء علاقات سيطرة وعلاقات طبقية جديدة وبرزت تكنوقراطية تفرض سيطرتها عبر إيديولوجية رمزية الثورة أو ما يعرف باحتكار الذاكرة، الحداثة والتنمية وتولى توزيع الربح النفطى المقطع من السوق العالمية الأمر الذي أدى إلى وقوعها كنقطة اتصال وحيدة بين الداخل والخارج.⁴

- إن استخدام الدولة كفاعل استراتيجي أدى إلى خلق مجموعات وهيكل التأطير لبناء نمط مشاركة محدودة ومراقبة تتمثل في أحزاب، نقابات، مجموعات وظيفية، حركات اجتماعية دينية هذا ما أدى إلى بروز النمط التعبوي والذي تم استغلاله من قبل النظام السياسي لفرض هيمنته⁵.

¹ الهرماسي، مرجع سابق، ص 20، 31، 42

² محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي (بيروت، م د و ع، 1994). ص 56

³ كمال عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2008) ص 25

⁴ الهرماسي، مرجع سابق، ص 76.

⁵ نفس المرجع، ص 97.

من خلال هذا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يبقى نظاما من أنظمة العالم الثالث القائمة على فرض مركزية الدولة وسلطتها في مختلف جوانب الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، وفرض مركزية القائد أو الزعيم داخل أجهزة الدولة والبناء المؤسساتي على قاعدة الولاء الشخصي وليس المؤسساتي وهذا ما أدى إلى انتفاء مؤسسات سياسية قوية. فالحديث عن المؤسسات والبناء المؤسساتي يعد في النظام السياسي الجزائري من نافلة القول فالتطرق إلى دور المؤسسة التشريعية المتمثلة في البرلمان بغرفتيه في صناعة السياسة الخارجية ومراقبة أداءها ليس له مجال أو حضور كذلك التكلم عن مشاركة سياسية للأحزاب أو المجتمع المدني في إطار سياسة القرار الوطني انطلاقا من قاعدة الحوار الوطني من خلال منطلق تشاركي يتنفي بشكل قاطع¹. إن مركزية رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة في النظام السياسي الجزائري منصوص عليها دستوريا ومعمول بها وظيفيا رغم تعدد مصادر شرعيتها أو حلول بعضها وانتفاء بعضها حسب الحاجة ومن وقت لآخر أو وجود أزمة أو انفراج داخل النظام².

المطلب الرابع: الأزمة الأمنية فترة التسعينات

تشكل أحداث أكتوبر 1988 نقطة محورية في دراسة النظام السياسي الجزائري سواء من حيث البنية، أو الطبيعة أو المخرجات، نتيجة ما ترتب عليها من انفتاح سياسي من طرف النظام وتكريس للتعددية الحزبية وقيام انتخابات حرة ونزيهة³. لكن الفوز الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية، والكبير في الانتخابات البرلمانية فتح لها الباب للمناداة بتغييرات جذرية في الدولة والمجتمع، الأمر الذي تم مواجهته قمعيا من طرف النظام بجل البرلمان وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، استقالة الرئيس، إعلان حالة الطوارئ إنشاء المجلس الأعلى للدولة بقيادة بوضياف، حملة اعتقالات واسعة ضد ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي قابله تشبث الجبهة بمطالبها لا بل مواجهة سيطرة الأجهزة الأمنية بوسائل عسكرية، أسلحة، عصابات، حركات تمردية سارعت بإنزال الجيش الشعبي الوطني وتدخله مما أدخل البلاد في أزمة أمنية خطيرة⁴.

¹ بومدين بوزيد، الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية، الجزائر نموذجا، في: مجموعة مؤلفين، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 149.

² نفس المرجع، ص 174.

³ عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة (القاهرة، دار الفجر، 2004)، ص 122.

⁴ رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة (مركز كارينغي للشرق الأوسط، سلسلة أوراق كارينغي، 2008)، ص 3.

حيث أدت الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال عشرية التسعينات إلى تراجع كبير لقوة الجزائر نتيجة التخريب الهائل الذي لحق بالهياكل والبنى التحتية خصوصا فيما تعلق بالقطاع الاقتصادي من مصانع ومؤسسات اقتصادية، إضافة إلى خسائر بشرية كبيرة حوالي 150 ألف قتيل، ما بين 7 آلاف و10 آلاف مفقود، مليون مشرد، وأضرار مادية بلغت 20 مليار دولار¹.

هذه الوضعية أدت إلى تراجع الجزائر وإعادتها إلى نقطة الانطلاق، أي بداية بناء مؤسسات تحاول إثبات وجودها وتعزيز سلطتها وتحمي نفوذها، إلا أن إفراغات الأزمة الأمنية قد حافظت على بقاء الاهتمامات المرتبطة بالمصلحة الوطنية عن طريق الحفاظ على الأمن الوطني، سلامة التراب الوطني والحفاظ على معالم السيادة الوطنية في صورتها التقليدية بدل بناء دولة قوية وإيجاد مكانة متميزة على الصعيد الدولي بعد التراجع الذي شهدته الجزائر طيلة الثمانينات².

إلا أنه رغم الأزمة تم الحفاظ على الطابع الديمقراطي للنظام من خلال إجراء انتخابات بصورة منتظمة وجود حياة حزبية في إطار ما تسمح به الظروف وتتوافق والإستراتيجية الوطنية للنظام³.

أما على الصعيد الدولي فقد فرض حصار على الجزائر من أطراف عديدة إقليمية ودولية من خلال موجة الاستنكارات الشديدة في إطار سؤال "من يقتل من؟" الذي كرسه وسائل الإعلام الأجنبية والذي أدى إلى إجراء العديد من اللقاءات والمبادرات منذ عام 1994 سواء من داخل أو خارج النظام أشهرها مبادرة سانت اجيديو في إيطاليا عام 1994⁴.

استمرت آثار الأزمة لحد الآن رغم انخفاض مستوى التأثير نتاج السعي الحثيث للنظام ابتداء من 1999 بقيادة الرئيس بوتفليقة عن طريق وسائل عديدة أهمها قانون المصالحة والوئام المدني، إلا أن الإشكال الذي يبقى راسخا ومتجدرا يرتبط بسيطرة الاهتمامات الأمنية ومحاوله فرض نوع من الاستقرار الأمني بما يضمن دخول الاستثمارات الأجنبية وضمن سلامة الوطن والمواطن.

¹ رشيد تلمساني، مرجع سابق، ص5.

² أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل 1999/89 (الجزائر، دار الأمة، ط4، 1999) ص53.

³ تلمساني، مرجع سابق، ص6.

⁴ محمد بوعشة: السياسة الجزائرية من الرواج إلى التفكك، في: سليمان الرياشي محررا، الأزمة الجزائرية: الخلفيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (بيروت، م د و ع، ط2، 1999)، ص147.

المبحث الرابع: السياق القيمي

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية

يقتضي تحليل مبادئ السياسة الخارجية لدولة ما مراجعة المواثيق الرسمية لدولة بما تشمله من وثائق المؤسسة للدولة والدساتير والبيانات.

إذا تناولنا مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية فإن بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس دستور 1963، وميثاق 1976، ودستور 1989، ودستور 1996، تعد الوثائق الأساسية التي يمكن اعتمادها في الكشف عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية منصوص في علاقتها مع المغرب العربي انتماء وأحداثا.

وقد كرس هذه الوثائق مجموعة من المبادئ كانت الخيط الناظم الذي يحكم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية والعامل الموجه الذي يستند عليه مؤدي السياسة الخارجية . وتشمل مجموعة المبادئ عدة أبعاد يمكن إجمالها في:

1/ البعد الوطني الداخلي : فالسياسة الخارجية الجزائرية بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرها ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة¹ استعادة الشخصية الوطنية رفض كافة أشكال التدخل والتخلص من القواعد الأجنبية² والدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة³ وتأكيد استقلالية القرار السياسي وضمن ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون وعمال مثقفون ثوريون⁴.

2/ البعد الإنتمائي : نتيجة للموقع الإستراتيجي للجزائر والذي أدى إلى تعدد مجالات انتمائها، فقد عكفت الجزائر على تأكيد انتمائها للمغرب العربي باعتبارها جزء لا يتجزأ منه⁵ ووضعت تحقيق

¹ جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954، الأهداف.

² بهجت قرني، مرجع سابق، ص 181.

³ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، سياسة الجزائر الخارجية في الميثاق الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ع2 النص الثاني 1986 ص 105-118.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، مادة 10.

⁵ نفس المرجع، الديباجة.

وحدته هدفا من أهداف الثورة التحريرية¹ حتى وإن كانت الوحدة مقتصرة على وحدة الشعوب بما يضمن مصلحتها².

كما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وعلى هذا الأساس تقيدت بميثاق جامعة الدول العربية وأكدت على الكفاح الموحد والمصير المشترك والإيمان بإمكانية تحقيق الوحدة العربية والعمل على تجسيد هذا الهدف من خلال السعي على تحرير الأراضي التي مازالت تحت نير الاستعمار وخاصة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اعتبرت القضية الفلسطينية شرخا في الوجدان الجزائري وهذا ما جعل الجزائر تطلق مقولتها المشهورة "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"³ وتعمل على تجسيدها على أرض الواقع.

من جهة أخرى يبرز الانتماء الإفريقي للجزائر في سياستها الخارجية سواء بانضمامها لمنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك سعيها الدؤوب لحل النزاعات الإفريقية وكذلك ضمان تنميتها عبر مشروع تنمية إفريقيا النيباد⁴ NEPAD وفرض المساواة بينها وبين الغرب في إطار العلاقات شمال-جنوب.

3- البعد التحرري : نتيجة معاناة الجزائر من تجربة استعمارية قاسية وخوضها لحرب تحريرية من أجل التحرير، فقد شعرت بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة وعليه فقد قامت بدعم حركات التحرر والدعوة إلى منح الشعوب حق تقرير المصير، وتبرز الجزائر في دفاعها المستميت حول هذا الحق من خلال الدعم اللامحدود لحركات التحرر حتى أضحت تعرف "بمكة الثوار"، ولأن قضايا التحرر تراجع أمرها نتاج أفول ظاهرة الاستعمار إلا أن الجزائر لم تتوان في دعم قضايا التي مازالت عالقة خصوصا القضية الفلسطينية والصحراوية باعتبارهما قضايا تحررية، ولهذا تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو عن طريق التعاون الثنائي، أو عبر القاري، ومن جميع المستويات في دعم القضيتين بعيدا عن كل الاعتبارات المصلحية الضيقة.

4- البعد التنموي : بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها الوطني، توجهت إلى استكمال استقلالها الاقتصادي لتحقيق ما يطمح إليه الشعب من عيش رغيد وتنمية مستدامة، فعملت على بناء اقتصاد وطني قوي يمكن من مواجهة الليبرالية الاقتصادية العالمية، وهذا التوجه لم تحتفظ به لنفسها بل سعت إلى دعم كل المشاريع التنموية في الدول حديثة الاستقلال بالإضافة إلى الدعوة إلى بناء اقتصاد عالمي

¹ جبهة التحرير الوطني، نفس المرجع.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق 1976، مادة 87.

³ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، نفس المرجع.

⁴ بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص. 75.

عادل وهذا التوجه لم تتنازل عنه الجزائر بل أكدت عليه حتى خلال أزمته وتراجع حضورها الدولي حيث قامت منذ 1999 على مبادرة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD والمساهمة في تأسيس المؤسسات المالية التي تدعم التنمية في البلدان المتخلفة الإفريقية منها خصوصا.

5- البعد السلمي : يعتبر تكريس السلم الإقليمي والدولي أولوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، ولهذا عملت الجزائر على التقيد بالمواثيق الدولية، كميثاق الجامعة العربية، وميثاق الإتحاد الإفريقي، وميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي واعتبرتها كوسائل لحل النزاعات والخلافات ما بين الدول والجماعات، هذا بالإضافة إلى لعب الجزائر دور الطرف الثالث أو الوسيط بصفة تصل إلى بروزها كوسيط دولي بارع تمكن من كسب الثقة من كل الأطراف الدولية، لذا فقد قامت الجزائر بأكثر من 10 عمليات وساطة وانتهت كلها بالتوصل إلى اتفاق بين المتنازعين كان آخرها النزاع الأرتيري الأثيوبي، وقبله النزاع في شمال مالي بين الحكومة المالية والحركة من أجل الديمقراطية.

6- البعد التكاملي والتعاوني : إن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطة وإفريقية¹، ولهذا فإنها تعمل من أجل تحقيق وحدة الشمال الإفريقي بما يعود على شعوب المغرب العربي وأنظمتها بالأمن والاستقرار والرخاء، وتؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية وتناضل في سبيل تجسيد هذا الهدف الذي أصبح ضرورة في عصر التجمعات الكبرى.

كذلك ما فتئ البحر الأبيض المتوسط يقوم بدور أساسي في علاقات الجزائر الخارجية منذ فجر التاريخ مع جيرانها على الضفة الشمالية، لذا نجد الجزائر قد انخرطت في علاقات تعاونية خصوصا مع بلدان الضفة الشمالية في عدة محطات منها الشراكة الجزائرية الأوروبية، مجموعة 5+5، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي وأخيرا الإتحاد من أجل المتوسط.

أما إفريقيا فقد احتلت طوال فترة الجزائر المستقلة مكانة مميزة في السياسة الخارجية الجزائرية حيث سخرت الجزائر جل اهتمامها للتعاون مع البلدان الإفريقية ثنائيا كان مع الدول التي تتمتع باستقرار أمني وسياسي كجنوب إفريقيا ونيجيريا واللتان أبرمت الجزائر معهما 37 اتفاقية تعاون خلال فترة 1999-2009 أو من خلال الإتحاد الإفريقي أو منظمة الوحدة الإفريقية سابقا حيث تعكف الجزائر على دعم المسار التكاملي والتعاوني للإتحاد.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الديباجة

المطلب الثاني : النسق العقيدي الوطني الجزائري

تنصب دراسة النسق العقيدي الوطني للدولة الجزائرية على التركيز على نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في كشف العوامل التي تتحكم في بناء ملامح وسمات النسق العقيدي الوطني والثانية في ملامح النسق وسماته خصوصا في علاقته مع انساق عقيدية وطنية أخرى يتشابه معها ولو في طبيعة العوامل المشكلة للنسق.

I- العوامل المتحكمة في بناء ملامح وسمات النسق العقيدي الوطني:

ينبني النسق العقيدي الوطني على المعتقدات الإيديولوجية والتقاليد التاريخية والتصورات المجتمعية¹ وعليه نجد ان النسق العقيدي الوطني الجزائري قد تبلور عبر هذه العوامل نتيجة أحداث ومميزات عرفتها الجزائر عبر عدة عقود نوجزها في الآتي:

I-1- فترة الانقطاع الدولاتي التي عرفتها الدولة خلال الحقبة الاستعمارية حيث عمد المستعمر إلى محاولة محو الشخصية الوطنية، الأمر الذي خلف في فترة مابعد الاستقلال ضالة القدرة على الاتصال بالشعب وانخفاض درجة التعلم ومنه تفتشت حالة التخلف في جميع الميادين.

I-2- الطابع المؤسسي للدولة والمرتبب ارتباطا وثيقا بمخلفات الاستعمار والذي أدى بصفة أساسية إلى استمرار التبعية للعلاقات السياسية الاقتصادية للغرب².

I-3- الطابع المعياري الأخلاقي والذي يؤدي إلى نبذ العنف والصراع الدولي والتمسك بالقيم والقواعد المرتبطة بالشرعية الدولية، والتي استمدتها الجزائر من التاريخ الحضاري والقيم الدينية والتقاليد الراسخة الناتجة عن الارتباط بعمق حضاري يظهر بالنسبة إلى الجزائر في الحضارة العربية الإسلامية وبطولات الأجداد الأمازيغ ماسينيسا، يوغرطه وحنبل...³.

I-4- تأثير كتابات ومحفوظات الفلاسفة والعلماء القدامى أبناء الحضارة والبلاد الواحدة والتي تظهر منها كتابات علماء التصوف والطرق الصوفية كمرتكز أساسي في فهم بعض التوجهات الخاصة بصناع القرار وشخصياتهم.

II- ملامح النسق العقيدي وسماته:

تبرز سمات ولامح النسق العقيدي الوطني الجزائري من خلال مسائل شكلت محور النقاش الأكاديمي والمجتمعي تشمل مسألة الهوية، مسألة الولاء، مسألة المكانة.

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية ترجمة: محمد السيد السليم(الرياض، جامعة الملك فهد، 1998) ص. 107

² نفس المرجع، ص. 112

³ نفس المرجع، ص. 120

II-أ/ مسألة الهوية : وترتبط قضية الهوية لدى المجتمع الجزائري باعتبارها موضوع صراع بين التوجهات السياسية والاجتماعية و الفكرية المشككة للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية الجزائرية، حيث أن مصلحة كل توجه أو قوة تكمن في إضعاف خصمها، بفرض صورة هوية هامشية قديمة أو مفككة، وإعطاء نفسها صورة هوية تجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من شبكات القوة الصاعدة وعناصرها¹. يقابلها في هذا سعي حثيث من طرف النظام السياسي على بناء هوية وطنية جامعة تؤكد على ثلاثة أبعاد أساسية تؤسس لقضية الهوية الإسلام، العروبة والأمازيغية، وتتحول بها إلى منحى آخر يتجلى في تحويل الصراع إلى صراع إرادات حول الموارد والقيم وحول الرأسمال المادي والرمزي داخل المجتمع.

حيث أنه داخل المجتمع تتبلور استراتيجيات وخطط وقيادات بما يكرس نمطا معيناً في التفكير والسلوك الفردي والجمعي، يحدد بصورة تلقائية معالم وتوجهات السلطة السياسية في تعاملها مع البيئة الداخلية والخارجية².

الأمر الذي أدى إلى نشوء توتر دائم بين انتماء عقيدي وثقافي وحضاري شامل، وبين انتماء سياسي واقعي متجزئ وهو توتر قائم بين الانتماء الديني أو القومي الواسع وبين الانتماء القطري المطعم بملامح العصبية من قبيلة أو طائفة أو عشيرة، وعلى ضوء هذا شكلت مسألة الهوية أهم القضايا العالقة، والتي ورغم حسمها كإطار قانوني دستوري من خلال الإقرار بالبعد الإسلامي والعروبي والأمازيغي في دستور 1996 إلا أن الممارسات السياسية مازالت تقول عكس ذلك حيث أصبحت الهوية متكأ سياسيا لتحافظ به الجماعات أو الطوائف العرقية واللغوية على بقائها واستمرارها الأمر الذي يؤدي إلى الصدام والعنف والإقصاء والكرهية³.

II-ب/ مسألة الولاء : ترتبط مسألة الولاء بمفهوم الشرعية بشكل لافت نتيجة أن الشرعية تكتسب عن طريق الولاء فكلما كان ولاء الشعب كبير للسلطة ازدادت شرعية النظام السياسي وقدراته على الأداء السياسي بما يتوافق وتوجهاته⁴.

إلا أن تناول مسألة الولاء والشرعية في بلاد المغرب العربي والجزائر بالخصوص يكتنفها نوع من الغموض والتضارب خصوصا في تحديد الوسائل التي يرتكز عليها النظام السياسي في كسب الولاء وضمن الشرعية⁵.

¹ برهان غليون، العرب وتحولات العالم (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2003) ص 266.

² نفس المرجع، ص 170.

³ بومدين بوزيد، مرجع سابق، ص 153.

⁴ محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص 25.

⁵ الهر ماسي، مرجع سابق، ص 19.

فبين من يرى أن كسب الولاء يتم بناء على الوسائط التقليدية المتمثلة في العصبية، الإسلام التقليدي، مفهوم الزعامة، التزعة إلى الالتحام، كمتغيرات إستراتيجية وشروط بنيوية لإرساء حكم النظام السياسي¹، تبرز مخرجاتها في مفهوم الشرعية التعاقدية التي تقول بأحقية الخلافة في من حصلت لهم البيعة بما يفسر التسليم باستمرارية النظام الحاكم كمنطق غير قابل للنقاش².

وتكريسا للمفاهيم التقليدية، استند النظام السياسي على فلسفة سياسية تنسجم مع نمط الحكم الإمبراطوري، فنجد الآداب السلطانية المرتكزة على الخطاب السياسي، كوسيلة لإذاعة القيم التي تريد السلطة نشرها وتكريسها خصوصا قيم الجبر ولزوم الطاعة للحاكم تطبيقا لمقولة: "سلطان غشوم ولا فتنة تدوم" المرسية لمبدأ عدم الخروج على ولاة الأمور³، إضافة إلى هذا نجد قيم الاستبداد القبلي، والقائمة على مبدأ الغلبة الناتج عن الديناميكية وعدم الاستقرار المتواصل للنسق القبلي، بما يتضمنه من تحول متواصل للنخب على قاعدة القبائل في إطار الدورة التاريخية الخلدونية مما يضر كثير بالدولة إذ أن أولوية الروابط العشائرية والقبيلية تحول الولاء خارج أرضية الدولة الوطنية⁴.

ومع هذا فقد ناقش وطرح العديد من الباحثين فكرة الحدائة في كسب الولاء وتكريس الشرعية، وتظهر قيم البناء المؤسساتي للدولة باعتبارها صاحبة الإرث الدولاتي بعد زوال الحكم الأجنبي، والمبتكرة للأداء السياسي والقانوني والتنظيمي والإداري والإنتاجي، والضابطة للفكر السياسي، بمفاهيمه حول الدولة والسلطة وتنظيماتها وإدارتها، وإيضاح كيفية تقنين الآليات والإجراءات التنظيمية الواجب إتباعها في حال انتقال السلطة أو التنازع عليها أو التحاور مع المعارضة ومشاركتها⁵.

كذلك يظهر الخطاب السياسي بنصومه المكرسة لما يعرف بأدب اللسان حيث اللغة ببيائها ورونقها، تعتبر مصدرا من المصادر المكرسة لشرعية النظام في شخص الزعيم، فالبيان مازال سحرا عند النخبة المثقفة وفي تنشيط مخيلاتها لدرجة التسليم للزعيم، على شاكلة السؤال التالي: "هل يوجد أفضل من هذا الحاكم؟ إنه الخطيب، هل يوجد بليغ مثله، إنه يتقن العربية أفضل من العرب؟ إنه يتقن الفرنسية أكثر من الرئيس الفرنسي شيراك"⁶.

¹ نفس المرجع ،ص.17

² - نيفين مسعد، علي الدين هلال، مرجع سابق،ص.73

³ محمد عابد الجابري،العقل الأخلاقي العربي(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001)ص.133

⁴ الهرماسي، نفس المرجع ،ص.19

⁵ الأنصاري، مرجع سابق، ص 26

⁶ بوزيد، نفس المرجع ،ص.157

لكن تبقى الوسيلة الحدائثة الأهم التي تعتمد عليها السلطة السياسية الجزائرية لتكريس الولاء متمثلة في احتكار الذاكرة والتاريخ والهيمنة عليها باحتوائها وتأويلها تأويلا أحاديا نفعيا، حيث نجد عملية التواصل أو القطع مع بيتنا مرتبطة بعوامل عديدة أهمها: الاحتراق الكولونيالي الليبرالي الذي ضرب كل ما يمس بصلة إلى تركيبة السلطة التقليدية، وخلق نمط دولة خرجت من رحمها بتوجهاتها، وبنائها المؤسساتية وتصوراتها ووسائل سيطرتها وتحكمها وضمأن بقائها، مما يجعل التوجهات السياسية للدولة وطبيعة علاقتها الإقليمية أو الدولية تدخل ضمن مسألة الولاء.

II- ت/مسألة المكانة: يقصد بالمكانة وموقعها في النسق العقيدي الوطني طبيعة التصور المجتمعي لموقع الدولة وطبيعة وجودها على المستوى الدولي، ولو أن التصورات المجتمعية في هذا الصدد ترتبط بالانتماء لأن القيمة المركزية وهي الاحتكار تفرض نفسها في نظام القيم، كثابت بنيوي يخرق مفعوله جميع نظم القيم الأخرى بما لا يدع مجالاً للمناورة¹.

إن تحديد المكانة يتم من خلال تصور الانتماءات الداخلة في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، بين انتماء عام للعقيدة والحضارة، وانتماء مجتمعي متحدد القبيلة أو الطائفة أو العشيرة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيان السياسي القائم.

فالانتماء العام للعقيدة والحضارة يبعديه العربي والإسلامي، يطرح مسألة مكانة الدولة على الصعيد الإقليمي كفاعل إقليمي وحامل لراية النضال من أجل الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية ولرسالة إنسانية أهم مبادئها الدفاع عن المقدسات الحضارية وتكريس التصورات الدينية في ظل الأبعاد الحضارية التاريخية.

أما الانتماء المجتمعي المتحدد القبيلة أو الطائفة، فإن تصورات الخارجة تندرج ضمن البعد المباشر للجزائر في إطار المغرب العربي، والنتائج عن الامتداد الطبيعي لهذا الانتماء سواء الأمازيغي أو القبلي العربي كقبائل صنهاجة وكنامة، أو ذات الأصول الممتدة إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب، أو المرتبط بالتوجه الصوفي للإسلام التقليدي من حيث ارتباطها للولاء للمراكز الدينية التقليدية كالزاوية التيجانية والحواضر الثقافية كفاس ومكناس وتلمسان².

إلا أن الانتماء للكيان السياسي القائم، يطرح التصور البراغماتي لمكانة الدولة الخارجية باعتبار أنه ينظر إلى العالم الخارجي كمجموعة من الكيانات السياسية التي يرتبط كل منها بمفهوم المصلحة الوطنية وضمأن مصالح النظام السياسي مهما كانت أسسها سواء تشاركية أم احتكارية.

¹ الجابري، مرجع سابق، ص. 165

² بوزيد، مرجع سابق، ص 160

في ظل هذه التصورات الثلاثية الأبعاد، مع عدم نفي وجود تصورات أخرى، ارتبط مفهوم المكانة الخارجية في المخيلة الجمعية الوطنية للدولة الجزائرية سواء في دفاعها المستميت حول القضايا العربية والإسلامية، فلسطين، القدس، مسجد باريس وإدارة العلاقات الإسلامية المسيحية في فرنسا، أو في إزالة العقبات التي تقف في وجه الامتداد للنسق القبلي والحواضر الثقافية من خلال تسهيل زيارات الوفود للزاوية التيجانية بأولاد ماضي، اللقاءات والندوات الإقليمية والدولية حول التراث الصوفي والزوايا، بحمايتها للمصلحة الوطنية الجزائرية وضمان استمرارية النظام السياسي القائم رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها وبناء علاقات متعددة خصوصا مع مراكز القوى العظمى ذات الامتداد المتوسطي.

خلاصة:

ارتبطت صناعة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من العوامل، كان لها أثرها البارز كما لاحظنا في بلورة التصورات العامة لصانع السياسة الخارجية وأداء الدولة الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي.

حيث نلاحظ الدور الكبير للسياق الخارجي، والذي كان نتاج الانكشاف الاستراتيجي للدولة الجزائرية بأغلب أبعاده مما خلف حالة التبعية والتأثر بالنسق الدولي سواء من ناحية معطيات البيئة الدولية أو مخرجات النظام الدولي.

كما تبرز من خلال هذا الفصل مظاهر جديدة وُظفت في تكريس نمط معين من التوجهات لم يسبق الارتكاز عليها خصوصا في فرض شرعية النظام.

إلا أن آثار السياق بكل تفرعاته ستبرز وتوضح أكثر من خلال البحث في كيفية صناعة السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها.